الباب الثاني عشر

في معرفة الوقف والابتداء والقطع والسكت

محتويات الباب

١ ـ التمهيد للدخول إلى الباب.
٢ ـ الفصل الأول في تعريف الوقف وأقسامه وفيه:
(أ) الكلام على الوقف التام والأصل فيه.
(ب) الكلام على الوقف الكافي والأصل فيه.
(ج) الكلام على الوقف الحسن والأصل فيه.
(د) الكلام على الوقف القبيح والأصل فيه.
٣ ـ الفصل الثاني في تعريف الابتداء وما يلزم فيه وفيه تنبيهان:
٤ ـ الفصل الثالث في تعريف القطع والسكت.
٥ ـ الخاتمة نسأل الله تعالى حسنها.

obeikandl.com

obeikandl.com

التمهيد للدخول إلى الباب

من مهمات المسائل في علم التجويد معرفة كل من الوقف والابتداء فإنهما من مباحثه بمكان مكين بعد معرفة مسائل المخارج والصفات. وينبغي لكل مَعْنِيٍّ بتلاوة القرآن الكريم مجتهد في إيفائها حقها ومستحقها أن يقبل عليها ويصرف همته إليها إذ لا يتحقق فهم كلام الله تعالى ولا يتم إدراك معناه إلا بذلك. فربما يقف القارئ قبل تمام المعنى ولا يصل ما وقف عليه بما بعده حتى ينتهي إلى ما يصح أن يقف عنده. وعندئذ لا يفهم هو ما يقول ولا يفهمه السامع بل ربما يفهم من هذا الوقف معنى آخر غير المعنى المراد. وهذا فساد عظيم وخطر جسيم لا تصح به القراءة ولا توصف به التلاوة. وقد أوجب المتقدمون من الرعيل الأول على القارئ معرفة الوقف والابتداء لما جاء في ذلك من الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين. فقد ثبت أن الإمام عليًا رضي الله عنه لما سئل عن قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ﴾[1] فقال: الترتيل معناه تجويد الحروف ومعرفة الوقوف[2].

وذكر الإمام أبو جعفر النحاس في كتابه «القطع والائتناف» بإسناده إلى ابن عمر رضي الله عنهما قال ـ أي ابن عمر: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا

---

(١) سورة المزمل، الآية: ٤.

(٢) انظر المراجع الآتية: (١) النشر في القراءات العشر الجزء الأول ص (٢٠٩) تقدم. (٢) انظر شرح طيبة النشر في القراءات العشر لابن الناظم ص (٣٥، ٣٦، ٤٢) تقدم. (٣) انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام القسطلاني شارح البخاري الجزء الأول ص (٢٢٠) ط القاهرة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية عام ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م بتحقيق فضيلة الشيخ عامر عثمان ودكتور عبدالصبور شاهين. (٤) شرح المقدمة الجزرية لملا علي القاري ص (٢٠) تقدم. (٥) شرح المقدمة الجزرية للشريف ابن يالوشة ص (١٩، ٢٠) تقدم. (٦) نهاية القول المفيد ص (٧) تقدم. (٧) انظر منار الهدى في الوقف والابتدا للعلامة الشيخ أحمد بن عبدالكريم الأشموني ص (٥) الطبعة الثانية بالقاهرة. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر عام ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

ليؤتى الإيمان قبل القرآن وتنزل السورة على محمد ﷺ، فنتعلم حلالها وحرامها وما ينبغي أن يوقف عنده منها كما تتعلمون أنتم اليوم القرآن ولقد رأيت اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمره ولا زاجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه وينثره نثر الدقل[1]» أهـ منه بلفظه[2].

وروى الحافظ ابن الجزري في النشر هذا الحديث باختلاف يسير[3].

قال الإمام أبو جعفر النحاس: فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون التمام[4] كما يتعلمون القرآن. وقول ابن عمر: «لقد عشنا برهة من دهرنا» يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة أهـ بلفظه[5].

وقال الحافظ ابن الجزري في النشر: ففي كلام علي رضي الله عنه[6] دليل على وجوب تعلمه ومعرفته. وفي كلام ابن عمر رضي الله عنهما برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة رضي الله عنهم. وصح بل وتواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم وأبي عمرو بن العلاء ويعقوب الحضرمي وعاصم بن أبي النجود وغيرهم من الأئمة. وكلامهم في ذلك معروف ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب[7] أهـ بلفظه.

---

(١) قال في القاموس المحيط (الدقل) أردأ التمر أهـ.

(٢) انظر كتاب القطع والائتناف تصنيف أبي جعفر النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ ص (٨٧) بتحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر طبع وزارة الأوقاف العراقية إحياء التراث الإسلامي رقم (٣٥) مطبعة العاني ـ بغداد عام ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

(٣) انظر النشر الجزء الأول ص (٢٢٥) تقدم.

(٤) قوله التمام ـ أي الوقف على ما تم معناه وصلح البدء بما بعده سواء كان الوقف تامًّا أم كافياً كما سنوضحه بعد.

(٥) انظر القطع والائتناف ص (٨٧) تقدم.

(٦) أي الذي سقناه قريباً في معنى الترتيل.

(٧) انظر النشر الجزء الأول ص (٢٢٥) تقدم واكتفينا بتخريج الإمام النحاس لحديث ابن عمر رضي الله عنهما وكذلك روايته للحافظ ابن الجزري وبالله التوفيق.

وقد نقل الإمام القسطلاني شارح البخاري في كتابه لطائف الإشارات وصف الإمام الهذلي الوقف في كتابه الكامل فقال: «وقد قال الهذلي ـ مما رأيته في كامله ـ الوقف حلية التلاوة وزينة القارىء وبلاغ[1] التالي وفهم للمستمع وفخر للعالم. وبه يعرف الفرق بين المعنيين المختلفين. والنقيضين المتباينين[2]. والحكمين المتغايرين[3]» أهـ[4].

ومن ثم اعتنى بعلم الوقف والابتداء وتعلمه والعمل به المتقدمون والمتأخرون من أئمتنا فأفردوه بالتصنيف الخاص به منهم الإمام أبو بكر بن الأنباري والإمام أبو جعفر النحاس والحافظ أبو عمرو الداني والحافظ ابن الجزري وابنه العلامة الشيخ أحمد المعروف بابن الناظم وشيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري والعلامة المحقق الشيخ أحمد بن عبدالكريم الأشموني وخلق غير هؤلاء رحمهم الله أجمعين. ونفعنا بعلومهم آمين.

هذا: وكلامنا في هذا الباب يتم ـ إن شاءالله تعالى ـ في ثلاثة فصول وخاتمة نسأل الله تعالى حسنها، أما الفصول الثلاثة:

فأولها: في تعريف الوقف وأقسامه.

وثانيها: في تعريف الابتداء وما يلزم فيه.

وثالثها: في تعريف كل من القطع والسكت.

وأما الخاتمة ففي التنبيه على انتهاء الكلام على صفات الحروف العرضية التي أشرنا إليها في باب الصفات.

ولكل كلام خاص نوضحه فيما يلي:

---

(١) قال محققاه أ: وبلوغ.

(٢) وقالا أيضاً ب: والقصتين المتنافيتين كذا في الكامل.

(٣) وقالا أيضاً ج: المتقاربين كذا في الكامل.

(٤) انظر لطائف الإشارات في فنون القراءات للحافظ القسطلاني شارح البخاري الجزء الأول ص (٢٤٩) تقدم وقد اعتمد على قول الإمام الهذلي غير واحد من أئمة هذا الشأن واعتبروا به ونقلوه عنه بألفاظ مقاربة: انظر نهاية القول المفيد في فن التجويد ص (١٥١ ـ ١٥٢) تقدم. وانظر انشراح الصدور: في تجويد كلام الغفور ص (٤٥) تقدم وغيرهما من الكتب.

الفصل الأول

في تعريف الوقف وأقسامه

أما تعريف الوقف فهو في اللغة الكفُّ والحبس. وفي الاصطلاح هو عبارة عن قطع الصوت عن أخر الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها وينبغي معه البسملة في فواتح السور ويكون على رؤوس الآي وأواسطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسماً كالوقف على «أن» من ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣﴾[1].

وأما أقسام الوقف فثلاثة: اختباري «بالباء الموحدة» واضطراري واختياري «بالياء المثناة تحت ولكل منها حد يخصه وحقيقة يتميز بها عما سواه».

أما الوقف الاختباري «بالباء الموحدة» فهو الذي يطلب من القارىء بقصد الامتحان ومتعلق هذا الوقف الرسم العثماني لبيان المقطوع والموصول والثابت والمحذوف من حروف المد والمجرور والمربوط من التاءات ويلحق بهذا الوقف وقف القارىء لإعلام غيره بكيفية الوقف على الكلمة بكونه عالماً بها من حيث القطع أو الوصل إلخ ولهذا سمي اختباريًا.

وحكمه: الجواز بشرط أن يبتدىء الواقف بما وقف عليه ويصله بما بعده إن صلح الابتداء به وإلا فيبتدىء بما قبله مما يصلح ابتداءً.

وأما الوقف الاضطراري: فهو الذي يعرض للقارىء بسبب ضرورة ألجأته إلى الوقف كضيق النفس أو العطاس أو العيّ أو النسيان وما إلى ذلك وحينئذ يجوز له الوقف على أي كلمة كانت وإن لم يتم المعنى وبعد ذهاب هذه الضرورة التي ألجأته إلى الوقف على هذه الكلمة يبتدىء منها ويصلها بما بعدها إن صلح البدء بها وإلا فيبتدئ بما قبلها بما يصلح البدء به كما في الوقف الاختباري «بالموحدة».

---

(١) سورة القيامة، الآية: ٣ أهـ مؤلفه.

وسمي اضطراريًا للأسباب المذكورة آنفاً.

وأما الوقف الاختياري: «بالياء المثناة تحت» فهو الذي يقصده القارىء باختياره من غير عروض سبب من الأسباب المتقدمة في الوقفين الاختباري «بالموحدة» والاضطراري. وقد يبتدأ بما بعد الكلمة الموقوف عليها وقد لا يبتدأ بأن توصل بما بعدها كما سنوضحه بعد في الوقف الحسن.

وهذا الوقف هو المقصود بالذكر هنا وينقسم إلى أربعة أقسام: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.

فإن أفادت الكلمة الموقوف عليها معنى تامًا يحسن السكوت عليه كان الوقف تامًا أو كافياً أو حسناً. وإن لم تفد معنى يحسن السكوت عليه كان الوقف قبيحاً ويجب على الواقف حينئذ البدء على الفور بما قبل الكلمة الموقوف عليها ووصلها بما بعدها إلى أن يصل إلى كلام تام يحسن السكوت عليه كما سنذكره بعد ويشترط للمعنى التام الذي يحسن السكوت عليه أن يكون الكلام مشتملاً على ركني الجملة من المسند والمسند إليه. وبهذا يكون الكلام تامًا. ولتمامه حينئذ أحوال ثلاثة. وذلك لأنه إما أن يكون غير متعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى. وإما أن يكون متعلقاً بما بعده معنى لا لفظاً. وإما أن يكون متعلقاًبما بعده لفظاً ومعنى مع الفائدة التي بها يحسن السكوت عليه.

فالأول: هو الوقف التام.

والثاني: هو الوقف الكافي. وحكمهما جواز الوقف عليهما والابتداء بما بعدهما.

والثالث: هو الوقف الحسن. وحكمه جواز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى. إلا إذا كان الابتداء برأس آية فإنه يجوز حينئذ لأن الوقف على رؤوس الآي سنة مطلقاً كما سيأتي بيانه عند تفصيل الكلام على الوقف الحسن.

وقد أشار الحافظ ابن الجزري في المقدمة الجزرية إلى أقسام الوقف الاختياري وحكمها مع التأكيد على معرفة الوقف والابتداء بقوله رحمه الله تعالى:

وبعدَ تجويدِكَ للحروفِ لابدَّ من معرفةِ الوقوفِ

والابتـــدا وهـــي تقسَـــمُ إذَنْ ثـــلاثـــة تـــامٌ وكـــافٍ وحســـنْ
وهـــي لمـــا تَـــمَّ فـــإن لـــمْ يُـــوجَـــدِ تَعَلُّـــقٌ أو كـــان معنـــى فـــابْتَـــدِي
فـالتـامُ فـالكـافِي ولفظـاً فـامْنَعَـنْ إلا رؤوسَ الآي جـوِّزْ فـالحسَـنْ
وغيـــر مـــا تَـــمَّ قبيـــحٌ ولـــهُ يـوقَـفُ مُضْطَـرًّا ويُبْـدأُ قبلَـهُ اهـ

وفيما يلي تفصيل الكلام على كل من الوقف التام والكافي والحسن والقبيح مع الأمثلة للجميع والأصل فيها من السنة فنقول وبالله التوفيق.

الكلام على الوقف التام

وهو الوقف على كلام تم معناه وليس متعلقاً بما بعده لا لفظاً ولا معنى. وأكثر ما يكون هذا الوقف في رؤوس الآي وانتهاء القصص كالوقف على قوله تعالى: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[1] والابتداء بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] وكالوقف على نحو ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[3] والابتداء بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4]. ونحو الوقف على قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْعَٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ﴾[5] والابتداء بقوله سبحانه: ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾[6] وذلك لأن لفظ «المفلحون» تمام الآيات المتعلقة بالمؤمنين وما بعده منفصل عنه متعلق بأحوال الكافرين وكذلك لفظ «للمتقين» تمام الآيات المتعلقة بقصة سيدنا نوح وما بعده منفصل عنه ابتداء قصة سيدنا هود على نبينا سيدنا محمد وعليهما الصلاة والسلام.

وقد يكون في وسط الآي كالوقف على لفظ «جاءني» في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ ٱلذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَآءَنِي﴾[7] فهذا تمام حكاية قول الظالم وتمام

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٤.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٥.
(٣) سورة البقرة، الآية: ٥.
(٤) سورة البقرة، الآية: ٦.
(٥) سورة سيدنا هود عليه الصلاة والسلام، الآية: ٤٩.
(٦) سورة سيدنا هود عليه الصلاة والسلام، الآية: ٥٠ أهـ مؤلفه.
(٧) سورة الفرقان، الآية: ٢٩.

الفاصلة من قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ لِلْإِنسَٰنِ خَذُولًا﴾.

وقد يكون بعد تمام الآية بكلمة كالوقف على لفظ «كذلك» «وبالليل» «وزخرفاً» من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ وَجَدَهَا تَطْلُعُ عَلَىٰ قَوْمٍ لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا ﴿٩٠﴾ كَذَٰلِكَ﴾[1] ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِ﴾[2]. ﴿وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَٰبًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِـُٔونَ ﴿٣٤﴾ وَزُخْرُفًا﴾[3] فإن تمام الآية في كل «سترا» و«مصبحين» و«يتكئون» وتمام الكلام لفظ «كذلك» «وبالليل» «وزخرفاً».

ويكون في أواخر السور وهو ظاهر.

قال الحافظ ابن الجزري في النشر: «وقد يتفاضل التام في التمام نحو ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[4] كلاهما تام إلا أن الأول أتم من الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول» أهـ[5].

وسمي تامًّا لتمام لفظه وانقطاع ما بعده عنه في اللفظ والمعنى.

وحكمه أنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لما تقدم في وجه تسميته بالتام.

هذا والمراد بالتعلق المعنوي أن يتعلق المتقدم بالمتأخر من جهة المعنى لا من جهة الإعراب. والمراد بالتعلق اللفظي أن يتعلق المتقدم بالمتأخر من حيث الإعراب كأن يكون موصوفاً للمتأخر أو يكون المتأخر معطوفاً على المتقدم أو مضافاً إليه أو خبراً له وما إلى ذلك. ويلزم من التعلق اللفظي التعلق المعنوي.

الأصل في الوقف التام من السنة المطهرة

الأصل في الوقف التام ما ذكره الحافظ ابن الجزري في كتابه التمهيد في علم التجويد بسنده المتصل إلى عبدالرحمن بن أبي بكرة قال: «أي ابن أبي بكرة»: إن جبريل أتى النبي ﷺ، فقال: اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل:

---

(١) سورة الكهف، الآيتان: ٩٠، ٩١.

(٢) سورة الصافات، الآيتان: ١٣٧، ١٣٨.

(٣) سورة الزخرف، الآيتان: ٣٤، ٣٥.

(٤) سورة فاتحة الكتاب، الآية: ٥ أهـ مؤلفه.

(٥) انظر النشر للحافظ ابن الجزري الجزء الأول ص (٢٢٧ ـ ٢٢٨) تقدم.

استزده، فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده حتى بلغ سبعة أحرف كل شاف كاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة أو آية رحمة بآية عذاب. وفي رواية أخرى ما لم تختم آية رحمة بعذاب أو آية عذاب بمغفرة[1] أهـ. قال أبو عمرو هذا تعليم الوقف التام من رسول الله ﷺ، عن جبريل عليه السلام إذ ظاهر ذلك أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة أو الثواب وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر العقاب. وكذلك ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار أو العقاب وتفصل مما بعدها إذا كان ذكر الجنة أو الثواب أهـ منه بلفظه[2].

الكلام على الوقف الكافي

وهو الوقف على كلام تم معناه وتعلق بما بعده معنى لا لفظاً. ويوجد في رؤوس الآي وفي أثنائها كالوقف على نحو قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾[3] ﴿وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[4]. ﴿أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[5]. ﴿إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[6] فكل هذا كلام تام مفهوم وما بعده مستغن عما قبله في اللفظ وإن اتصل في المعنى.

قال الحافظ ابن الجزري في النشر: «وقد يتفاضل ـ أي الوقف الكافي ـ» في الكفاية كتفاضل التام نحو ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾[7] كاف ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾ أكفى منه ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ ﴿١٠﴾﴾ أكفى منهما أهـ منه بلفظه[8].

---

(١) انظر التمهيد في علم التجويد للحافظ ابن الجزري ص (٥٨ تقدم وأورد هذا الحديث السيوطي في الجامع الصغير ص (٢١٧) الجزء الأول إلى قوله سبعة أحرف وعزاه إلى أحمد وكل من البخاري ومسلم.

(٢) المصدر السابق.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٣٠.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٨) انظر النشر في القراءات العشر الجزء الأول ص (٢٢٨) تقدم.

وحكمه أنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده كالوقف التام.

وسمي كافياً للاكتفاء به عما بعده لعدم تعلقه به من جهة اللفظ. وإن كان متعلقاً به من جهة المعنى.

الأصل في الوقف الكافي من السنة المطهرة

الأصل في الوقف الكافي ما ذكره الحافظ ابن الجزري في كتابه التمهيد في علم التجويد بسنده المتصل إلى أبي عمرو الداني وبسند الداني إلى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال «أي ابن مسعود رضي الله عنه»: «قال لي رسول الله ﷺ: اقرأ علي فقلت له أقرأ عليك وعليك أُنزل؟ قال: إني أحب أن أسمعه من غيري. قال: فافتتحت سورة النساء فلما بلغت ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴾[1] قال: فرأيته وعيناه تذرفان دموعاً فقال لي: حسبك[2]» أهـ قال الداني: فهذا دليل جواز القطع على الوقف الكافي لأن شهيداً ليس من التام وهو متعلق بما بعده معنى لأن المعنى فكيف يكون حالهم إذا كان هذا يومئذ يود الذين كفروا فما بعده متعلق بما قبله والتمام «حديثاً» لأنه انقضاء القصة وهو آخر الآية الثانية. وقد أمر النبي ﷺ أن يقطع عليه دونه مع تقارب ما بينهما فدل ذلك دلالة واضحة على جواز القطع على الكافي أهـ منه بلفظه[3].

الكلام على الوقف الحسن

وهو الوقف على كلام تم معناه وتعلق بما بعده لفظاً ومعنى مع الفائدة[4]

---

(١) سورة النساء، الآية: ٤١.

(٢) انظر كتاب التمهيد في علم التجويد للحافظ ابن الجزري ص (٦٠ ـ ٦١) تقدم وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه الجزء السادس ص (٢٤١) تقدم باب قول المقرىء للقارىء حسبك أهـ مؤلفه.

(٣) المصدر السابق.

(٤) عرف بعضهم الوقف الحسن بأنه الوقف على ما تم معناه وتعلق ما بعده به لفظاً فقط كما جاء في المقدمة الجزرية والطيبة وغيرهما من المنثور. قلت: ويلزم من التعلق اللفظي التعلق المعنوي أيضاً لأن التعلق اللفظي كما قلنا قريباً أن يتعلق المتقدم بالمتأخر من جهة الإعراب. وإذا كان =

كأن يكون اللفظ الموقوف عليه موصوفاً وما بعده صفة له أو معطوفاً وما بعده معطوفاً عليه أو مستثنى منه وما بعده مستثنى أو بدلاً وما بعده مبدل منه وما إلى ذلك ويوجد في رؤوس الآي وفي أثنائها كالوقف الكافي.

وسمي حسناً لحسن الوقف عليه لأنه أفهم معنى يحسن السكوت عليه وحكمه أنه يحسن الوقف عليه. وأما الابتداء بما بعده ففيه تفصيل لأنه قد يكون في رؤوس الآي وقد يكون في غيرها.

فإن كان في غير رؤوس الآي فحكمه أنه يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به لفظاً ومعنى كالوقف على لفظ «لله» من قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1] فإنه كلام تام يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده. لأن ما بعده وهو قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أو قوله سبحانه: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2] صفة للفظ الجلالة في الموضعين والصفة والموصوف كالشيء الواحد لا يفرق بينهما والابتداء حينئذ يكون غير حسن وفوق هذا أصبح اللفظ المبدوء به عارياً عن العوامل اللفظية. والعاري عن العوامل اللفظية هو المبتدأ وحكمه الرفع بينما صار مخفوضاً. إذن فلابد من وصل الكلمة الموقوف عليها بما بعدها في هذه الحالة وما ماثلها ليكون العامل والمعمول معاً كما هو مقرر.

وإن كان في رؤوس الآي كالوقف على لفظ «العالمين» و«الرحيم» و«العلي» في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[3] ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[4]. ﴿لَهُمُ ٱلدَّرَجَٰتُ ٱلْعُلَىٰ﴾[5] فإنه يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده لأن الوقف على رؤوس الآي سنة سواء وجد تعلق لفظي أم لم يوجد وهذا هو المشهور عند

= كذلك فالمعنى تابع للإعراب حتى ينتهي عمل المتقدم مع المتأخر وعليه: فقد عرفنا الوقف الحسن من أول الأمر بأنه المتعلق بما بعده لفظاً ومعنى كما عرفه البعض الآخر، ولعل الفرق بين التعريفين قد وضح والله الموفق أهـ مؤلفه.

(١) أول مواضعه فاتحة الكتاب، الآية الثانية منها.

(٢) سورة فاطر جل وعلا، الآية الأولى منها.

(٣) سورة فاتحة الكتاب، الآية: ٢.

(٤) سورة فاتحة الكتاب، الآية: ٣.

(٥) سورة طه ﷺ، الآية: ٧٥.

جمهور العلماء وأهل الأداء والنصوص عليه متوافرة لوروده عن رسول الله ﷺ في حديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ: «كان إذا قرأ قطَّع قراءته آية آية يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، ثم يقف ثم يقول: الحمد لله رب العالمين، ثم يقف ثم يقول: الرحمن الرحيم. مالك يوم الدين». قال الحافظ ابن الجزري في النشر عقب ذكره لهذا الحديث: رواه أبو داود ساكتاً عليه والترمذي وأحمد وأبو عبيدة وغيرهم. وهذا حديث حسن صحيح[1] وكذلك عد بعضهم الوقف على رؤوس الآي سنة. وقال أبو عمرو وهو أحب إلي واختاره البيهقي في شعب الإيمان وغيره من العلماء. وقالوا الأفضل الوقوف على رؤوس الآيات وإن تعلقت بما بعدها. قالوا: واتباع هدي رسول الله ﷺ وسنته أولى أهـ منه بلفظه[2].

هذا ونصوص العلماء في هذا الوقف كثيرة وشهيرة لا يتحملها هذا المختصر وكلها تؤيد سنية الوقف على رؤوس الآي وقد اكتفينا منها بما جاء في النشر.

وقد منع جماعة من العلماء الوقف على رؤوس الآي في مثل ما ذكرنا لتعلقها بما بعدها وحملوا ما في حديث أم سلمة رضي الله عنها على أن ما فعله ﷺ إنما قصد به بيان الفواصل لا التعبد. وعلى ذلك فلا يكون الوقف على رؤوس الآي سنة عندهم إذ لا يسن إلا ما فعله ﷺ تعبداً. وردَّهُ غير واحد من العلماء منهم العلامة المتولي بقوله في الروض النضير: «إنَّ من المنصوص المقرر أنَّ «كان إذا» تفيد التكرر وظاهر أن الإعلام يحصل بمرة ويبلغ الشاهد منهم الغائب فليكن الباقي تعبداً وليس كله للإعلام حتى يعترض على هؤلاء الأعلام أهـ منه بلفظه[3]».

وهناك ردود أخرى تركنا ذكرها هنا رغبة في الاختصار.

قال الحافظ ابن الجزري في النشر وقد يكون الوقف حسناً على تقدير وكافياً

---

(١) اكتفينا بتخريج الحافظ ابن الجزري لهذا الحديث أهـ مؤلفه.

(٢) انظر النشر للحافظ ابن الجزري الجزء الأول ص (٢٢٦) تقدم.

(٣) انظر الروض النضير للعلامة الشيخ محمد أحمد الشهير بالمتولي شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية الأسبق من نفائس المخطوطات بمكتبتنا.

على آخر وتامًّا على غيرهما نحو قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾ يجوز أن يكون حسناً إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ نعتاً للمتقين وأن يكون كافياً إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ رفعاً بمعنى هم الذين يؤمنون بالغيب أو نصباً بتقدير أعني الذين. وأن يكون تامًّا إذا جعل ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ مبتدأ خبره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أهـ منه بلفظه[1].

الأصل في الوقف الحسن من السنة المطهرة

والأصل في الوقف الحسن الحديث المتقدم المروي عن أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها فقد ذكره الحافظ ابن الجزري في كتابه التمهيد بسنده المتصل إليها ثم قال بعد أن أورده: قالوا وهذا دليل على جواز القطع على الحسن في الفواصل لأن هذا متعلق بما قبله وما بعده لفظاً ومعنى وهذا القسم يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده إلا في رؤوس الآي فإن لك سنة أهـ منه بلفظه[2].

«**فصل**»: في بيان وقف السنة الواقع جله في غير رؤوس الآي أو في بيان وقف جبريل كما سماه بعضهم.

سبق أن بينا في فصل الوقف الحسن أن الوقف على رؤوس الآي سنة مطلقاً سواء تعلق رأس الآية بما بعده أم لم يتعلق وقد فصلنا الكلام على ذلك أيما تفصيل وسقنا الأدلة على ذلك من الخبر المتبع والأثر الصحيح وأقوال أئمة هذا الشأن فيه وأنه مذهب الجمهور وذكرنا الاعتراض على ذلك ورددناه بما يسر الله تعالى ذكره من أقوال علماء هذا الفن مما تجده في موضعه السابق مستوفى إن شاءالله تعالى.

والآن نشرع بحول الله في بيان الوقف المنسوب إلى النبي ﷺ في القرآن العظيم مما أكثره ليس برأس آية ونص عليه غير واحد ممن يعتد بنقلهم من محققي علماء القراءات مع عَزْوِ ذلك إليهم ونسبته لهم فقد قيل: إن من بركة

---

(١) انظر النشر الجزء الأول ص (٢٢٩) تقدم.

(٢) انظر كتاب التمهيد في علم التجويد للحافظ ابن الجزري ص (٦٢) تقدم.

العلم نسبة القول إلى قائله.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

أولاً: نقل صاحب «منار الهدى: في بيان الوقف والابتدا» عن العلامة السخاوي أن هذه الوقوف عشرة وسمى بعضها بوقف جبريل عليه السلام وإليك نص عبارته: «قال السخاوي: ينبغي للقارى أن يتعلم وقف جبريل فإنه كان يقف في سورة آل عمران عند قوله: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾[1] ثم يبتدىء ﴿فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾ والنبي ﷺ يتبعه. وكان النبي ﷺ يقف في سورة البقرة والمائدة عند قوله تعالى: ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[2] وكان يقف على قوله: ﴿سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾[3] وكان يقف ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾[4] ثم يبتدىء ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ وكان يقف ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[5] ثم يبتدىء ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[6] وكان يقف ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾[7] ثم يبتدىء ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ وكان يقف ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾[8] ثم يبتدىء ﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ وكان يقف ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ﴾[9] ثم يبتدىء ﴿فَنَادَىٰ﴾[10] وكان يقف ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[11] ثم يبتدىء ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[12] فكان ﷺ يتعمد الوقف على تلك الوقوف وغالبها ليس رأس آية وما ذلك إلا لعلم لدنِّي علمه من

---

(١) الآية: ٩٥.

(٢) بالنسبة لسورة البقرة، الآية: ١٤٨، وبالنسبة لسورة المائدة، الآية: ٤٨.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١١٦.

(٤) سورة سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام، الآية: ١٠٨.

(٥) سورة الرعد، الآية: ١٧.

(٦) سورة الرعد أيضاً، الآية: ١٨.

(٧) سورة النحل، الآية: ٥.

(٨) سورة الم السجدة، الآية: ١٨.

(٩) سورة النازعات، الآية: ٢٢.

(١٠) سورة النازعات، الآية: ٢٣.

(١١) سورة القدر، الآية: ٣.

(١٢) سورة القدر، الآية: ٤ أهـ مؤلفه.

علمه وجهله من جهله. فاتباعه سنة في أقواله وأفعاله[1] انتهى منه بحرفه.

ثانياً: نقل صاحب انشراح الصدور أن مواضع هذه الوقوف سبعة عشر موضعاً وفيما يلي نص عبارته.

«اعلم أن الوقوف المندوبة التي كان النبي ﷺ يتحرى الوقوف عليها سبعة عشر موضعاً»:

الأول والثاني: ﴿فَٱسْتَبِقُوا۟ ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ بالبقرة[2] والمائدة[3].

والثالث: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾[4] بآل عمران.

والرابع: ﴿مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ﴾[5] بالمائدة.

والخامس: ﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾[6] بيونس.

والسادس: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ﴾[7] بها أيضاً.

والسابع: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾[8] بيوسف.

والثامن: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[9] بالرعد.

والتاسع: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا﴾[10] ب النحل.

والعاشر: ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾[11] بها أيضاً.

والحادي عشر: ﴿يَٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[12] بلقمان.

---

(١) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتداء للعلامة الأشموني ص (٨) تقدم.

(٢) بالنسبة للبقرة الآية: ١٤٨.

(٣) وبالنسبة للمائدة الآية: ٤٨.

(٤) الآية: ٩٥.

(٥) الآية: ١١٦.

(٦) الآية: ٢.

(٧) سورة يونس عليه الصلاة والسلام، الآية: ٦٥.

(٨) الآية: ١٠٨.

(٩) الآية: ١٧.

(١٠) الآية: ٥.

(١١) سورة النحل، الآية: ١٠٣.

(١٢) الآية: ١٣.

obeikandl.com

والثاني عشر: ﴿كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾[1] بالسجدة.
والثالث عشر: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[2] بغافر.
والرابع عشر: ﴿فَحَشَرَ﴾[3] بالنازعات.
والخامس عشر: ﴿خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[4] بالقدر.
والسادس عشر: ﴿مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾[5] بها أيضاً.
والسابع عشر: ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾[6] بالنصر أهـ منه بلفظه[7].

ثالثاً: نقل صاحب «الرحلة العياشية» أن هذه الوقوف سبعة عشر وقفاً وساقها في نظم مبارك بديع وها أنذا أنثر مواضع هذا النظم أولاً ثم أذْكُرُه بعد ذلك ثانياً.

وإليك بيان مواضع هذه الوقوف حسب ترتيب هذا النظم المبارك:

الأول: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[8] بالبقرة.
الثاني: قوله سبحانه: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾[9] بالبقرة أيضاً.
الثالث: قوله عز شأنه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾[10] بآل عمران.
الرابع: قوله عز من قائل: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾[11] بالمائدة.
الخامس: قوله جل وعلا: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ﴾[12] بالمائدة أيضاً.

---

(١) الآية: ١٨.
(٢) الآية: ٦.
(٣) الآية: ٢٣.
(٤) الآية: ٣.
(٥) سورة القدر، الآية: ٤.
(٦) الآية: ٣.
(٧) انظر كتاب انشراح الصدور في تجويد كلام الغفور للعلامة الشيخ وهبة سرور المحلى ص (٥٦ ـ ٥٧) تقدم.
(٨) الآية: ١٤٨.
(٩) الآية: ١٩٧ أهـ مؤلفه.
(١٠) الآية: ٧.
(١١) الآية: ٤٨.
(١٢) الآية: ٣٢.

السادس: قوله سبحانه: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾[1] بالمائدة كذلك.

السابع والثامن: قوله تعالى: ﴿أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ﴾[2] وقوله عز شأنه: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾[3] الموضعان بيونس عليه الصلاة والسلام.

التاسع: قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾[4] بيوسف عليه الصلاة والسلام.

العاشر: قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾[5] بالرعد.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾[6] بالنحل.

الثاني عشر: قوله سبحانه: ﴿يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾[7] بلقمان.

الثالث عشر: قوله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾[8] بغافر.

الرابع عشر: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ۝٢٢ فَحَشَرَ﴾[9] بالنازعات.

الخامس عشر والسادس عشر: قوله جل وعلا: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[10] وقوله عز وجل: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ ۝٤﴾[11] الموضعان بالقدر.

السابع عشر: قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾[12] بالنصر.

---

(١) الآية: ١١٦.

(٢) سورة سيدنا يونس عليه الصلاة والسلام، الآية: ٢.

(٣) سورة سيدنا يونس عليه الصلاة والسلام، الآية: ٥٣.

(٤) الآية: ١٠٨.

(٥) الآية: ١٧.

(٦) الآية: ٥.

(٧) الآية: ١٣.

(٨) الآية: ٦.

(٩) الآية: ٢٣.

(١٠) الآية: ٣.

(١١) الآية: ٤.

(١٢) الآية ٣ أهـ مؤلفه.

وإليك عبارة صاحب الرحلة العياشية مع ذكر النظم الذي تكلمنا عنه آنفاً.

قال رحمه الله تعالى فيما أنشده شيخه الشيخ أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالرحمن الربيع اليمني الزبيدي: «وأنشدني أيضاً في المواضع التي ورد أن النبي ﷺ وقف عليها وأملاها عليَّ من حفظه ولم ينسبها»:

أيا سائِلي عن ما أتانا به الألى
عن المصطفى من وقْفِه مسلسلا
ففي البكر جا الخيراتِ والثاني قُلْ بها
أتى بعدُ يعلمْهُ على الله مُسْجَلا
وعمرانُ إلا الله أوَّلها أتى
عقودٌ بها الخيرات قد جاء مُرسلا
وأيضاً بها من أجل ذلك جاءنا
وآخرها قد جا بحقٍّ مرتِّلا
وأن أنذر الناس الذي حلَّ يونساً
وقلْ بعده فيها لحقٍّ تنزَّلا
إلى الله جا في يوسف وبتلوها
أتانا على الأمثال كي يتمثَّلا
خلقها بنحلٍ بعدَ الأنعام لفظةً
وبعد لا تشرك بلقمان أنزلا
وغافر فيها لفظةُ النار بعدها
حكاية حمل العرشِ في قصَّة الملا
وقل فحشر في النازعات وبعده
على ألف شهر جاء في القدر أوَّلا
ومن كلِّ أمرٍ جا بها وبنصرهم
على لفظ واستغفره تمَّت فحمدِلا[1] اهـ

---

(١) انظر «الرحلة العياشية ـ ماء الموائد» لأبي سالم العياشي المتوفى عام ١٠٩٠هـ ـ ١٦٧٩م الجزء الأول ص «٣١٧» طبعة ثانية مصورة بالأوفست وضع فهارسها محمد حجي أستاذ التاريخ بكلية =

ومن هذه النقول يتبين لك ـ أيها القاريء الكريم أن هذه المواضع كلها منها ما هو رأس آية ـ وهو القليل. ومنها ما ليس برأس آية وهو الكثير فالذي هو رأس آية قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[1] بالرعد. وقوله سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[2] بغافر. وقوله عز شأنه: ﴿لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾[3]. وقوله جل وعلا: ﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ أَمْرٍ﴾[4] وهذان الموضعان بسورة القدر.

وقد قدمنا لك أن الوقف على رؤوس الآي سنة مطلقاً فيكون ذكره هنا في هذه الأوقاف من باب التأكيد عليه عند من وصل رؤوس الآي المتعلقة بما بعدها في غير هذه المواضع فليعلم ذلك. ولعل أحداً أن يقول: لقد تفاوتت مواضع هذه الأوقاف المذكورة في هذه النقول الثلاثة التي قدمنا. فهل يعتبر تفاوتها مدعاة إلى عدم التسليم ببعضها؟ والجواب عن ذلك ظاهر فإن هذه النقول وإن كان فيها تفاوت لكنه ليس تفاوت التناقض والاضطراب وإنما هو تفاوت الرواية والحفظ. ومن حفظ حجة على من لم يحفظ فكل هذه النقول صحيحة، وسائر نقلتها عدول، وقد ذكر كل منهم ما انتهى إليه علمه بحسب التلقي والمشافهة عن شيوخه، وعليه فلا اختلاف. وهناك نقول أخرى غير هذه تركنا ذكرها هنا طلباً للاختصار والله تعالى أعلم.

الكلام على الوقف القبيح

وهو الوقف على كلام لم يتم معناه لتعلقه بما بعده لفظاً ومعنى مع عدم الفائدة أو أفاد معنى غير مقصود أو أوهم فساد المعنى فهذه أنواع ثلاثة وإليكها مفصلة:

= الآداب بالرباط ـ المملكة المغربية طبع في دار المغرب بالرباط للتأليف والترجمة والنشر ٢٩ رجب ١٣٩٧هـ ١٦ يوليو ١٩٧٧م ويطلب هذا الكتاب من مكتبة الطالب ٢٠٧ شارع محمد الخامس ـ الرباط أهـ مؤلفه.

(١) الآية: ١٧.

(٢) الآية: ٦.

(٣) سورة القدر، الآية: ٣.

(٤) سورة القدر، الآية: ٤ أهـ مؤلفه.

أما النوع الأول: فضابطه الوقف على العامل دون معموله ويشمل هذا الضابط صور شتى:

منها الوقف على المضاف دون المضاف إليه كالوقف على لفظ «بسم ومالك من نحو ﴿بسم الله﴾[1] و﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[2] فالوقف على مثل هذا قبيح لأنه لم يعلم لأي شيء أضيف.

ومنها الوقف على المبتدأ دون خبره كالوقف على «الحمدُ» من «الحمدُ لله»[3].

ومنها الوقف على الموصوف دون صفته كالوقف على لفظ «الصراط» من قوله تعالى: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[4].

ومنها الوقف على الفعل دون فاعله كالوقف على لفظ «يتقبل» من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[5] إلى آخر باقي المتعلقات. فكل هذا وما ماثله لا يجوز الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده لأنه لا يتم معه كلام ولا يفهم منه معنى فالوقف عليه قبيح كما أسلفنا.

وسمي قبيحاً لقبح الوقف عليه لعدم تمام الكلام وعدم فهم المعنى لما فيه من التعلق اللفظي والمعنوي معاً مع عدم الفائدة. ولا يجوز للقارئ تعمد الوقف على شيء من هذه الوقوف وما شاكلها إلا لضرورة كضيق نفس أو عطاس أو عجز أو نسيان ويسمى حينئذ وقف الضرورة وهو مباح للقارئ كما تقدم ثم بعد ذهاب هذه الضرورة التي ألجأته إلى الوقف على هذه الكلمة يبتدىء منها ويصلها بما بعدها إن صلح الابتداء بها وإلا فيبتدىء بما قبلها مما يصلح البدء به إلى أن يصل إلى ما يجوز أن يقف عنده.

وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن الجزري في المقدمة الجزرية بقوله المذكور آنفاً:

---

(١) الآية الأولى من سورة الفاتحة.

(٢) سورة الفاتحة، الآية الرابعة.

(٣) افتتاح سورة الفاتحة والأنعام وفاطر وسبأ وفي غير هذا الافتتاح مواضع متعددة منها سورة النمل، الآية: ١٥، ٥٩، ٩٣.

(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٦.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٢٧.

وغيـــرُ مـــا تـــمَّ قبيـــحٌ ولـــهُ يـوقـفُ مضطـرًّا ويُبـدأُ قبلَـهُ اهـ

وأما النوع الثاني: وهو الذي أفاد معنى غير مقصود لتوقف ما بعده عليه ليتم منه المعنى المراد فنحو الوقف على ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ ﴾[1] وذلك لأنه يوهم النهي عن أداء الصلاة مطلقاً وليس كذلك. وإنما المقصود من الآية الكريمة لا تقربوا الصلاة حال كونكم سكارى حتى تعلموا ما تقولون. وهذا المعنى المقصود لا يتم إلا إذا انضم إليه ما بعده. وعليه: فالوقف على ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّلَوٰةَ ﴾ قبيح فيوصل بما بعده إلى أن يقف على قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا ﴾[2] وهو كاف.

ومنه الوقف على لفظ «بجناحيه» في قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ﴾[3] لأن ذلك يوهم نفي ما هو مشاهد من مخلوقات الله وهذا لا يجوز وإنما يكون الوقف على «أمثالكم» وهو كاف.

ومنه الوقف على لفظ «والظالمين» من قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَآءُ فِي رَحْمَتِهِۦ وَالظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[4] لأنه يوهم أن الظالمين داخلون في رحمة الله وليس كذلك بل أعد لهم العذاب الأليم فالوقف يكون على لفظ «رحمته» وهو تام.

ومنه الوقف على «والذين آمنوا» من قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾[5] لأنه يوهم دخول المؤمنين مع الكافرين في العذاب الشديد وليس كذلك بل أعد المغفرة والأجر الكبير للمؤمنين. أما العذاب الشديد فهو خاص بالكافرين. فالوقف يكون على قوله تعالى: «لهم عذاب شديد» وهو كاف وذلك ليفصل بين ما أعد للفريقين من جزاء. أو توصل الجملة الأولى بالثانية ويوقف على الفاصلة إن كانت هناك طاقة لدى القارىء بحيث يعطي الحروف حقها ومستحقها في التلاوة كما هو مقرر وإلا فلا.

---

(١) سورة النساء، الآية: ٤٣ أهـ مؤلفه.
(٢) سورة النساء، الآية: ٤٣.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٣٨.
(٤) سورة الإنسان، الآية: ٣١.
(٥) سورة فاطر جل وعلا، الآية: ٧.

فكل هذا وما ماثله مما هو خارج عن حكم الأول في المعنى لا يجوز الوقف عليه لما تقدم باستثناء الضرورة.

وأما النوع الثالث: وهو ما أوهم فساد المعنى وفيه سوء الأدب مع الله تبارك وتعالى وهو أقبح من القبيح فنحو الوقف على لفظ الجلالة «والله» في قوله تعالى: ﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1] فهذا لا يجوز بحال وإنما يجوز الوقف على لفظ «كفر» أو على لفظ «الظالمين» وهو آخر الفاصلة ومثله الوقف على لفظ «لا يستحي» في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[2] وهذا لا يجوز بحال وإنما يكون الوقف على «فما فوقها» ولا يخفى ما في ذلك من فساد المعنى وسوء الأدب مما هو ظاهر لا يصح التفوه به. وأقبح من هذا وأشنع الوقف على المنفي الذي بعده الإيجاب وفي هذا الإيجاب وصف لله تعالى أو لرسله عليهم الصلاة والسلام وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[3] وقوله سبحانه: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[4]. بأن وقف على لفظ «إله» في الآيتين والقبح في هذا الوقف ظاهر لا يصح التفوه به أيضاً وإنما يكون الوقف على لفظ «وللمؤمنات» في الآية الأولى وهو تام. وعلى لفظ الجلالة في الآية الثانية وهو كاف. ومثل ذلك الوقف على لفظ «أرسلناك» في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾[5] فإنه يؤدي إلى نفي رسالته ﷺ وإنما يكون الوقف على «للعالمين» آخر الفاصلة ومثله الوقف على لفظ «من رسول» في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[6]. وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[7] فإنه يؤدي إلى نفي إرسال

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٣) سورة سيدنا محمد ﷺ، الآية: ١٩.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٦٢ أهـ مؤلفه.

(٥) سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، الآية: ١٠٧.

(٦) سورة النساء، الآية: ٦٤.

(٧) سورة سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام، الآية: ٤.

جميع الرسل عليهم الصلاة والسلام. وإنما يكون الوقف على لفظ الجلالة في الآية الأولى وعلى لفظ «لهم» في الآية الثانية. فكل هذه الوقوف وما ماثلها يجب ألا يوقف على شيء منها لما تقدم إلا من ضرورة كما ذكرنا آنفاً. فإن وقف القارىء على شيء منها أو مما شاكلها لضرورة وجب عليه أن يبتدىء بما قبل الكلمة الموقوف عليها ويصلها بما بعدها إلى أن ينتهي إلى ما يجوز أن يقف عنده فإن لم يفعل ذلك وتعمد الوقف فقد أثم إثماً كبيراً وأخطأ خطأ فاحشاً وخرق الإجماع وحاد عن إتقان القراءة وإتمام التجويد. نسأل الله تعالى التوفيق والهداية إلى أقوم طريق.

الأصل في الوقف القبيح من السنة المطهرة

والأصل فيه ما ذكره الحافظ ابن الجزري في التمهيد بسنده المتصل إلى عدي بن حاتم قال: «أي عدي» جاء رجلان إلى النبي ﷺ فتشهد أحدهما فقال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما ووقف، فقال رسول الله ﷺ: قم أو اذهب بئس الخطيب أنت[1] أهـ قالوا: وهذا دليل على أنه لا يجوز القطع على القبيح لأن النبي ﷺ أقامه لما وقف على المستبشع لأنه جمع بين حال من أطاع الله ورسوله ومن عصى والأولى أنه كان يقف على رشد ثم يقول: ومن يعصهما فقد غوى» انتهى. وقال أبو عمرو: ففي الخبر دليل على كراهة القطع على المستبشع من اللفظ المتعلق بما يبين حقيقته ويدل على المراد منه لأنه ﷺ إنما أقام الخطيب لما قطع على ما يقبح إذ جمع بقطعه بين حال من أطاع ومن عصى ولم يفصل بين ذلك وإنما كان ينبغي له أن يقف على قوله فقد رشد ثم يستأنف ومن يعصهما فقد غوى أو يصل كلامه إلى آخره. وإذا كان مثل هذا مكروهاً مستقبحاً في الكلام الجاري بين الناس فهو في كلام الله تعالى أشد كراهة وقبحاً وتجنبه أولى وأحق أهـ منه بلفظه[2].

---

(١) اكتفينا بتخريج الحافظ ابن الجزري لهذا الحديث. وقد أخرجه غير واحد من المحدثين منهم أبو داود في سننه الجزء الأول ص (٢٥٢) الطبعة الأولى مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م وللحديث روايات كثيرة وطرق عدة بعضها في صحيح مسلم باختلاف يسير.

(٢) انظر التمهيد للحافظ ابن الجزري ص (٦٣) تقدم أهـ مؤلفه.

تنبيهـــان:

الأول: ما قاله أئمتنا من أنه لا يجوز الوقف على كلمة كذا وكذا إنما يريدون بذلك الوقف الاختياري «بالياء المثناة تحت» الذي يحسن في القراءة ويروق في التلاوة ولا يريدون به أنه حرام أو مكروه إذ ليس في القرآن الكريم وقف واجب يأثم القارىء بتركه أو حرام يأثم القارىء بفعله لأن الوصل والوقف لا يدلان على معنى حتى يختل بذهابهما وإنما يتصف الوقف بالحرمة إذا كان هناك سبب يؤدي إليها فيحرم حينئذ كأن قصد القارىء الوقف من غير ضرورة على لفظ «إله» أو على لفظ «لا يستحي» أو على لفظ «لا يهدي» في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[1]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[2]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾[3] وما شابه ذلك مما تقدم ذكره في الوقف القبيح إذ لا يفعل ذلك مسلم قلبه مطمئن بالإيمان.

وفي هذا المقام يقول الحافظ ابن الجزري في المقدمة الجزرية:

وليسَ في القرآن مِنْ وقْفٍ وجَب ولا حرام غير ما له سَبَبْ اهـ

التنبيه الثاني: اشتهر عند كثير من الناس أن الوقف على لفظ «للمصلين» في قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۝٤ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾[4] قبيح وحرام ولا يجوز مطلقاً وزعموا أن القارىء لو وقف على هذا اللفظ لأوهم تناول الويل كل مصلٍّ وليس كذلك وإنما الويل «وهو واد في جهنم أو وعيد شديد كما قاله المفسرون» للمصلين الموصوفين بالصفات المذكورة بعد في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ إلى آخر السورة وهذه حجتهم في منع الوقف على هذا اللفظ وحتموا الوصل بالموصولين بعد ليظهر المراد ويتم الكلام. والصواب الذي عليه الجمهور هو جواز الوقف على هذا اللفظ لأنه من رؤوس الآي والوقف على رؤوس الآي سنة لحديث أم المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها وقد تقدم ذكره غير

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٧٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٥٣.

(٣) من مواضعه سورة الصف، الآية: ٥.

(٤) سورة الماعون، الآيتان: ٤، ٥ أهـ مؤلفه.

مرة وهذا كما قلت المشهور عند جمهور العلماء وأهل الأداء وإن تعلق رأس الآية بما بعدها لفظاً ومعنى كهذا الموضع كما تقدم. غير أن هذا الوقف الجائز مشروط بأن يكون القارىء مستمرًا في قراءته إلى تمام الكلام وهو آخر السورة وبهذا حصل الغرض المطلوب وهو إيضاح المعنى المراد من الآية الكريمة لكل من القارئ والسامع وفي الوقت نفسه أتى القارئ بالوصفين المذكورين بعد «للمصلين» الذين يستحقون بهما هذا الوعيد. ويفهم من قولنا: «غير أن هذا الوقف الجائز مشروط بأن يكون القارىء مستمرًا»... إلخ بأنه لو قطع قراءته وأنهاها عند قوله: «فويل للمصلين» من غير عذر كان الوقف قبيحاً ويقال له فيه بل ويمنع منه لإيهام خلاف المعنى المراد ولعدم إتمام الكلام حينئذ لأن إتمامه لا يتأتَّى إلا بذكر الصفتين المذكورتين بعد. ومن محاسن الوقف على رأس الآية «فويل للمصلين» هنا أنه لو وصل القارىء قوله: «فويل للمصلين» بما بعده كما قال مانعو الوقف عليه فلربما ضاق نفسه قبل الوصول إلى الوقف التام وهو آخر السورة لاسيما من كان ضيق النفس لا يستطيع أن يتكلم بكلام كثير في نفس واحد وخاصة في هذا الزمن الذي عمت فيه البلوى لكثير من الناس وحينئذ يضطر إلى أن يتنفس في القراءة وهو حرام فيها ومفسد لها أو إلى إدماج الحروف وبتر المد مما لا يتفق وقواعد التجويد المجمع عليها ويكون بذلك أتعب نفسه فوق إفساده القراءة مع أن السنة المطهرة أباحت له الوقف على رؤوس الآي مطلقاً سواء تم الكلام أم لم يتم كما مر، ولنا في سيدنا رسول الله ﷺ أسوة حسنة.

هذا: وقد فات مانعو تجويز الوقف على قوله: «فويل للمصلين» وتأكيدهم على وصله بما بعده أن الصفتين المذكورتين بعد من باب التوابع كما هو مقرر. وهذا المعتبر إذا لم نقل بالقطع. فإن قلنا به كما جوزه علماء العربية من كل موصول وقع صفة يحتمل أن يكون تابعاً أو مقطوعاً عن التبعية لعدم ظهور الإعراب عليه لبنائه. بل جوزوا قطع الصفة عن الموصوف في العموم سواء كان موصولاً أو غير موصول. وبناء على جواز قطع الصفة عن الموصوف نقول: إن جعلنا الموصول هنا مع صلته خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هم الذين إلخ كان الوقف على «للمصلين» كافياً فضلاً عن كونه رأس آية. وهذا أمر لا يخفى ومثله

حينئذ مثل الوقوف على رؤوس التي بعدها موصول كهذا وما أكثرها في القرآن باستثناء سبعة مواضع منها يتعين فيها أن يكون الموصول مبتدأ كما يتعين الوقف على ما قبلها والابتداء بها وسنذكرها بعد في «فصل الابتداء» إن شاءالله تعالى.

وصفوة القول في هذه المسألة التي كثر فيها الكلام أن الوقف على قوله تعالى: «فويل للمصلين» جائز لأنه رأس آية ولا قبح فيه ولا حرمة مادام القارىء مستمرًا في قراءته إلى آخر السورة بخلاف ما لو قطع قراءته وأنهاها عنده فيمنع من ذلك ويكون الوقف قبيحاً إلا من عذر قهري صده عن إتمام السورة.

وأما إذا كان القارىء عنده طاقة في نفسه ولم يقف إلا في آخر السورة بشرط أن تكون القراءة سليمة موافقة لقواعد التجويد المجمع عليها فلا بأس بذلك غير أنه على خلاف ما قال به جمهور العلماء وكثير من أهل الأداء من أن الوقف على رؤوس الآي سنة مطلقاً كما ذكر آنفاً والله تعالى أعلى وأعلم.

وبعد أن فرغنا من كتابة هذا التنبيه ومضى عليه سنوات وجدناه منصوصاً عليه بمعناه من كلام العلامة الشيخ عبدالواحد المارغني في آخر رسالة تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام للعلامة المحقق الشيخ محمد بن يالوشة الشريف التونسي ولعظم فائدته آثرنا أن ننقله هنا ليفيد منه ويعتبر به قارؤنا الكريم قال عفا الله عنه:

«تنبيه»: مما اشتهر عند كثير من الناس عدم الوقف على قوله تعالى: ﴿فويل للمصلين﴾ حتى جرى عندهم مجرى الأمثال فيقولون في كل شيء يتوقف على ما بعده لا تقف على «فويل للمصلين» ومرادهم بذلك التحرز من استحقاق المصلين مطلقاً لهذا الوعيد فبالوقف عليه يتناول الوعيد كل المصلين وهو غير مراد وغير صواب. وإن وصل بالموصول أو الموصولين بعده ظهر المعنى ولاح المراد من الآية الكريمة إذ المراد والله أعلم أن المصلين الموصوفين بالصفتين المذكورتين يستحقون العقاب بالويل وهو واد في جهنم وقيل كلمة عذاب هذا مراد من يمنع الوقف على ذلك. والتحقيق أنه لا مانع من الوقف على مثل ذلك حيث إنه من الفواصل التي يحسن الوقف عليها حسبما مر تفصيله. والصفتان بعد المصلين مثل الصفتين بعد اسم الجلالة في الفاتحة أعني «الرحمن» و«مالك يوم الدين» وقفت

السنة على ما قبلهما فكما حسن الوقف على ما في أم القرآن يحسن الوقف على مثل ذلك في غيرها ومنه هذا الذي في سورة الماعون ولا قبح في مثل هذا الوقف حيث إن الوقف على «المصلين» لا يمنع إرادة وملاحظة الصفتين بعده إذ الواقف عازم على إكمال السورة أو الآيات المتعلقة بالموضوع والسامع منتظر لباقي السورة أو الآيات فقد حصل غرض كل من التالي والسامع بإكمال الآيات المطلوبة ولو مع الأوقاف الفاصلة التي لا يقع الفصل إلا بزمن يتنفس فيه عادة نعم لو قطع القارىء قراءته عند قوله: «فويل للمصلين» لمنع إلا لعذر طارىء صده عن إتمام قراءته وهذا كله إن جعل النعتان في سورة الماعون تابعين كما هو الأصل. فإن جعلا مقطوعين كان الوقف عليه كافياً حينئذ كما لا يخفى على كل من مارس علم القراءة والعربية إذ كل موصول وقع صفة يحتمل كونه تابعاً ومقطوعاً لعدم ظهور أثر الإعراب عليه لبنائه كما نص على ذلك بعض علماء العربية: وعليه فالسنة لما وقفت على رؤوس الآي التي صفاتها المبدوء بها تابعة لموصوفاتها في الإعراب لظهور الجر عليها المختص بالإتباع دل على أولوية الوقف على ما احتمل نعته الإتباع والقطع كالموصولات إذا وقع فاصلة من الفواصل المعتبرة سنة وعرفاً ومن ذلك ما كان في سورة الماعون التي فواصلها بالياء والنون وبعضها بالواو والنون وفيها فاصلة بالياء والميم ولا جرم أن الميم كالنون في مثل ذلك لاشتراكهما في جميع الصفات المتضادة وفي صفة الغنة. ومن ثم اعتبر ذلك نبينا ﷺ فاصلة من فواصل أم القرآن فوقف على ﴿الرحيم﴾[1] بعد ﴿ربِّ العالمين﴾[2] وقبل ﴿مالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾[3] كما ثبت في بعض الآثار أنه وقف على ﴿المستقيم﴾[4] بعد ﴿نستعين﴾[5] وقبل ﴿ولا الضَّالين﴾[6] اهـ منه بلفظه[7].

---

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٣.
(٢) سورة الفاتحة، الآية: ٢.
(٣) سورة الفاتحة، الآية: ٤.
(٤) سورة الفاتحة، الآية: ٦.
(٥) سورة الفاتحة، الآية: ٥.
(٦) سورة الفاتحة، الآية: ٧.
(٧) انظر رسالة «تحرير الكلام: في وقف حمزة وهشام من تصنيف العلامة الشيخ محمد بن يالوشة الشريف مطبوعة بهامش كتاب النجوم الطوالع ص (٢٠٥ ـ ٢٠٨) تقدم». وقد حقق هذه الرسالة =

هذا: وقد قرأت بالوقف على رؤوس الآي في العموم كما هو السنة على جميع شيوخي في جميع إجازاتي إفراداً وجمعاً في أكثر من عشر ختمات في مختلف القراءات سبعية كانت أم عشرية. وبالوقف على رؤوس الآي مطلقاً آخذ قراءة وإقراء. فإن اتباع السنة من صدق الحب لمن سنها ﷺ. والله نسأل أن يحشرنا معه في الفردوس الأعلى آمين.

= حفيد المؤلف العلامة الشيخ عبدالواحد إبراهيم المارغني نجل العلامة المحقق الشيخ إبراهيم المارغني صاحب النجوم الطوالع وغيرها. اهـ مؤلفه.

obeikandi.com

الفصل الثاني

في تعريف الابتداء وما يلزم فيه

الابتداء في عرف القراء هو: الشروع في القراءة بعد قطع أو وقف فإذا كان بعد القطع فيتقدمه الاستعاذة ثم البسملة إذا كان الابتداء من أوائل السور. وإذا كان من أثنائها فللقارىء التخيير في الإتيان بالبسملة أو عدم الإتيان بها بعد الاستعاذة كما سيأتي بيان ذلك قريباً في بابي الاستعاذة والبسملة وكما سيأتي في تعريف القطع في الفصل التالي أيضاً.

وأما إذا كان الابتداء بعد الوقف فلا يتقدمه الاستعاذة ولا البسملة لأن القارىء في هذه الحال يعتبر مستمرًّا في قراءته وإنما وقف ليريح نفسه ثم يستأنف القراءة كما تقدم في معنى الوقف.

أما إذا كان مستمرًّا في قراءته إلى أن وصل إلى آخر السورة ثم قصد الشروع في السورة التالية فيبسمل لمن له البسملة كحفص كما هو مقرر.

هذا: ويُطلب من القارىء حال الابتداء ما يطلب منه حال الوقف فلا يكون الابتداء إلا بكلام مستقل موف بالمقصود غير مرتبط بما قبله في المعنى لكونه مختاراً فيه بخلاف الوقف فقد يكون مضطرًّا إليه وتدعوه الحاجة إلى أن يقف في موضع لا يجوز الوقف عليه كما تقدم توضيحه، وعليه: فلا يجوز أن يبتدىء بالفاعل دون فعله ولا بالوصف دون موصوفه. ولا باسم الإشارة دون المشار إليه. ولا بالخبر دون المبتدأ ولا بالحال دون صاحبها. ولا بالمعطوف عليه دون المعطوف ولا بالبدل دون المبدل منه ولا بالمضاف دون المضاف إليه. ولا بخبر كان وإن وأخواتهما دون كان وإن وأسمائهما. وهكذا إلى آخر المتعلقات. وقصارى القول أنه لا يبتدأ بالمعمول دون عامله ويستثنى من ذلك ما إذا كان الابتداء في كل ما ذكرناه برؤوس الآي فإنه يجوز حينئذ لما تقدم. وقد أحسن الحافظ ابن الجزري حيث ذكر في النشر قاعدة فيما يبتدأ به فقال رحمه الله تعالى:

«كل ما أجازوا الوقف عليه أجازوا الابتداء بما بعده[1]» أهـ منه بلفظه.

هذا: وتتفاوت مراتب الابتداء كتفاوت مراتب الوقف في التمام والكفاية والحسن والقبح بحسب تمام الكلام وعدمه وفساد المعنى بإحالته إلى معنى غير مقصود.

فإذا كان الابتداء بكلام غير مستقل في معناه بسبب تعلقه بما قبله لفظاً ومعنى في غير رؤوس الآي كان الابتداء قبيحاً مثله مثل الوقف القبيح بل ويتفاوت في القبح كما لو وقف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا﴾[2] فإن ابتدأ من لفظ الجلالة كان الابتداء قبيحاً. وإن ابتدأ من «وعدنا» كان أقبح منه وإن ابتدأ من «ما وعدنا» كان أقبح منهما. وقد يكون الابتداء أشد قبحاً من الوقف كما لو وقف على لفظ «قالوا» في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ﴾[3] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[4] ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[5]. وابتدأ من «إن الله» في الآيات الثلاث بل يكون الوقف على لفظ «أغنياء» في الآية الأولى. وعلى لفظ «مريم» في الآية الثانية. وعلى لفظ «ثلاثة» في الآية الثالثة والابتداء يكون بما بعد هذه الألفاظ الثلاثة الموقوف عليها. ومثل ذلك لو وقف على لفظي «اليهود والنصارى» في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟﴾[6] ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ﴾[7] وابتدأ من «يد الله» في الآية الأولى و«عزير ابن» و«المسيح ابن» في الآية الثانية بل يكون الوقف على لفظ «مغلولة» في الآية الأولى. وعلى لفظ الجلالة الثاني في الآية الثانية. وكذلك لو

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر، الجزء الأول ص (٢٣٤) تقدم.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ١٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨١.

(٤) سورة المائدة، الآيتان: ١٧، ٧٢.

(٥) سورة المائدة، الآية: ٧٣.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٦٤.

(٧) سورة التوبة، الآية: ٣٠.

وقف على «من خالق» في قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[1] وابتدأ من لفظ «غير» ومثله الوقف على «ومالي» في قوله تعالى: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2] وابتدأ من لفظ «لا أعبد» فكل هذا وما ماثله قبيح في الابتداء لما فيه من سوء الأدب من الله تبارك وتعالى وإحالة المعنى إلى معنى آخر لا يمكن التفوه به مطلقاً. فالحذر الحذر من البدء بمثل هذا ونظائره مما لم نذكره اكتفاء بذكر مثيله. وليتدبر القارىء القرآن وليع معانيه ودلالاته وليعلم أنه كلام الله. فلا يجوز أن يطوعه لهواه. وليتق الله ربه فإن تقوى الله خير زاد، وأفضل مستفاد. والله المستعان.

تنبيهان:

الأول: بخصوص الابتداء من أول بعض الأجزاء والأرباع والأحزاب.

درج كثير من القراء على التسامح في البدء من أول الأجزاء أو الأحزاب أو الأرباع التي في أثناء السور مهما كان تعلقها بما قبلها من حيث المعنى.

فأما الأجزاء المتعلقة بما قبلها في المعنى فنحو قوله تعالى: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[3] الآية وقوله سبحانه: ﴿۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ أَوْ لَتَعُودُنَّ فِى مِلَّتِنَا﴾[4] الآية، وقوله عز شأنه: ﴿۞ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾[5] ونظائره.

وأما الأحزاب فكقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُۥ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾[6] الآية، وقوله سبحانه: ﴿۞ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ﴾[7]. وقوله

---

(١) سورة فاطر جل وعلا، الآية: ٣.
(٢) سورة يس ﷺ، الآية: ٢٢ أهـ مؤلفه.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١١.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ٨٨.
(٥) سورة الكهف، الآية: ٧٥.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٧١.
(٧) سورة الشعراء، الآية: ١١١.

عز من قائل: ﴿ ۞ فَنَبَذْنَٰهُ بِٱلْعَرَآءِ وَهُوَ سَقِيمٌ ﴾[1].

وأما الأرباع فكثيرة، منها قوله تعالى: ﴿ ۞ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[3]، وقوله جل جلاله: ﴿ ۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾[4]. ولم أر لهم دليلاً يحسن التعلق به أو يصلح للتعويل عليه بخلاف ما تمسكوا به من أن هذه الآيات الكريمة وقعت في مستهل هذه الأجزاء أو الأحزاب أو الأرباع التي وردت فيها. وهذا غير كاف وغير شاف ومثله لا ينهض لتبرير الابتداء بهذه المواضع ونحوها ولا قطع القراءة دونها لأن هذا الابتداء يقصر عن إبلاغ المستمع معنى بيناً تامًّا لتعلق معنى الآيات بما تقدمها من سياقها الذي فصلت عنه أو بدىء به دونه. ولأن هذا القطع إنقاص لحد البلاغ الذي يشتمل عليه نص التنزيل ذو الموضوع الواحد وكلاهما تحكم في نصوص التنزيل بغير مسوغ وبغير دليل مع أن هذه الأجزاء والأحزاب والأرباع المعنية اجتهادية لا توقيفية وليس فيها خبر صحيح من حديث نبوي ولا أثر صريح عن صحابي أو تابعي وإنما هي من قبيل الاجتهاد الذي يقال فيه إن عدم المراد لا يمنع الإيراد.

ولو أن الذي يقطع قراءته دون قوله تعالى: ﴿ ۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[5] الآية وقف بها عند منتهى قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْءَايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[6] فيكون استفتاحه فيما بعد إذا هو عاد إلى التلاوة أن يستهل تلاوته بقوله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعْ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾[7] لكان ذلك حسناً ولكان

---

(١) سورة الصافات، الآية: ١٤٥.
(٢) سورة آل عمران، الآية: ١١٣.
(٣) سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، الآية: ٢٩.
(٤) سورة ص، الآية: ٥٢.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١١١.
(٦) سورة الأنعام، الآية: ١٠٥.
(٧) سورة الأنعام، الآية: ١٠٦.

جميلاً. ولو أنه قطعها دون ذلك عند آخر قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[1] ليكون استهلاله حين يعود إلى التلاوة بقوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾[2] لكان ذلك أحسن وأجدر وأجمل وأكمل. هذا إذا أراد القارىء القطع دون قوله تعالى: ﴿۞ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾[3].

وأما إن كان يريد تجاوز هذا الموضع فماذا عليه لو قطع قراءته دون قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾[4] الآية أو انتهى إلى هذه الآية فقطع قراءته دون قوله سبحانه: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾[5] أو قرأ هذه أيضاً ليكون استهلاله فيما بعد بقوله جل وعلا: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾[6] فكل ذلك صحيح ومليح لا خلاف على حسنه لانقطاعه عن الكلام بعد تمام معناه وبلوغه في التأثير في نفس القارىء والمستمع إلى منتهاه.

ولو أن الذي يقطع قراءته عند قوله تعالى أول الجزء التاسع: ﴿۞ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَآ﴾[7] الآية أو يفتح قراءته به قطع دون قوله سبحانه: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾[8] الآية أو وصل قراءته إلى قوله تعالى في نهاية قصة سيدنا شعيب ﴿فَكَيْفَ ءَاسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَٰفِرِينَ﴾[9] لكان ذلك أقوم قيلاً وأهدى سبيلاً.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣ أهـ مؤلفه.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٠٤.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١١.
(٤) سورة الأنعام، الآية: ١١٤.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١١٥.
(٦) سورة الأنعام، الآية: ١١٦.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ٨٨.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ٨٥.
(٩) سورة الأعراف، الآية: ٩٣.

ولو أن الذي يقطع قراءته عند قوله تعالى أول الجزء السادس عشر في المصحف الكريم: ﴿۞ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾[1] أو يستفتح به القراءة قطع دون قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا﴾[2] في مفتتح ذكر القصة أو بلغ بقراءته إلى نهايتها فيجعل استفتاحه للتالية قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾[3] لكان خيراً وأقوم وأرعى لآيات القرآن وأحكم. وبالمثل لا ينفك يراعي في الأحزاب ما راعاه في الأجزاء فلا يستفتح بقوله سبحانه: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾[4] الآية ولا يقطع دونه مباشرة بل يقطع عقب قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾[5] فيكون مستأنفه فيما بعد قوله تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾[6] أو ليتجاوز الآية الكريمة: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾[7] إلى آخر الآية فيقف عند منتهاها فتكون بدايته من بعد بقوله عز شأنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾[8] وهذا معنى مستأنف لا يتوقف فهمه على ما سبقه من الآيات ويحسن البدء به في كل الحالات.

كذلك لا يستفتح بقوله سبحانه: ﴿۞ قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[9] ولا يقطع دونه بل يقطع دون قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾[10] ليبدأ به إذا

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٧٥.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٦٠.
(٣) سورة الكهف، الآية: ٨٣.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٧١.
(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨ أهـ مؤلفه.
(٦) سورة الأعراف، الآية: ١٥٩.
(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٧١.
(٨) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢.
(٩) سورة الشعراء، الآية: ١١١.
(١٠) سورة الشعراء، الآية: ١٠٥.

شرع بعد في التلاوة أو يتجاوزه إلى قوله تعالى في نهاية قصة سيدنا نوح عليه السلام: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٢١﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾[1] ليكون دوره قوله سبحانه: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ﴾[2].

وكذلك لا يستفتح بقوله سبحانه: ﴿۞ فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ سَقِيمٌ﴾[3] ولا يقطع دونه بل يقطع دون قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾[4] ليبدأ به إذا أخذ ثانية في التلاوة أو ليبلغ به إلى خاتمة قصة سيدنا يونس فلا يقطع دون أن يقرأ قوله تعالى: ﴿فَآمَنُوا فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾[5] ليستوفي ذكر القصة في موضع واحد فتحصل بها الموعظة ويتم بها التذكير بما فيه من إنذار وتبشير.

وكذلك لا يزال القارىء الكريم لآي الذكر الحكيم يعتبر في الأرباع ما اعتبره في الأحزاب والأجزاء فلا يقطع تلاوته دون قوله تعالى: ﴿۞ لَيْسُوا سَوَاءً ۗ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[6] ليبدأ به بعد ذلك فيفصله عما سبقه من كلام الله المتمم لمعناه وإنما اللائق بجلال القرآن الملائم لمعاني الفرقان أن يقطع دون قوله عز من قائل: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾[7] من قبل ذلك أو دون قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا ۖ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[8] من بعد ذلك ليبدأ من بعد بأي هذين الموضعين انتهى إليه ووقف عليه.

ويقطع تلاوته دون قوله جل وعلا: ﴿۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾[9] مباشرة بل عليه أن يضيف هذه الآية

---

(١) سورة الشعراء، الآيتان: ١٢١، ١٢٢.
(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٢٣.
(٣) سورة الصافات، الآية: ١٤٥.
(٤) سورة الصافات، الآية: ١٣٩.
(٥) سورة الصافات، الآية: ١٤٨.
(٦) سورة آل عمران، الآية: ١١٣.
(٧) سورة آل عمران، الآية: ١٠٩.
(٨) سورة آل عمران، الآية: ١١٦ أهـ مؤلفه.
(٩) سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، الآية: ٢٩.

إلى ما تقدمها فيقف عند منتهاها لا دون مبتداها كما قد يفعله الكثيرون. وإلا فعليه ألا يتجاوز قول رب العالمين ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ وَذِكْرُ مَن قَبْلِى ۗ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْحَقَّ فَهُم مُّعْرِضُونَ﴾[1] على رأس الآية الرابعة والعشرين ليحسن له الابتداء بما بعدها حسناً بالغاً الغاية بيقين لا تخمين فيه ولا تظنين.

ولا يقطع تلاوته دون قوله في محكم آي الكتاب ﴿۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ﴾[2] وليقطع دون قول العزيز الوهاب: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[3] ليستهل به من بعد التلاوة قراءة حلاوة وطلاوة أو ليبلغ بتلاوته نهاية ذكر خبر أهل الجنة من سورة ص في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ﴾[4].

ليت قارئنا الأغر، وطالبنا الزكي الأبر يفعل ذلك... وليته إذ يقرأ القرآن الكريم العظيم الحكيم يقرؤه بتدبر في خشوع على بصيرة فيصل ما أمر الله به أن يوصل من كلماته وآياته ومبانيه ومعانيه. فإنه أجدر به وأجدى له وإنه لأعظم له في الأجر. وأرضى له في الذخر. وأطيب له في الزاد يوم النفاد ويوم المعاد... والله ولي التوفيق والهادي لأقوم طريق وبعد هذا الذي أفضنا لك فيه. ووسعناه بالتفهيم والتنبيه مما ينبغي التفطن له حال التلاوة والأداء. من عموم القراء. ندع المقام للعلامة الكبير الإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ـ رحمه الله ـ فإنه قد سبق في بيان ذلك الذي نبهنا عليه. وأشار إليه فأفاد وأجاد.

قال رحمه الله تعالى في كتابه التبيان في أدب حملة القرآن ما نصه:

«فصل»: ينبغي للقارىء إذا ابتدأ من وسط السورة أو وقف على غير آخرها أن يبتدىء من أول الكلام المرتبط بعضه ببعض. وأن يقف على الكلام المرتبط ولا يتقيد بالأعشار والأجزاء فإنها قد تكون في وسط الكلام المرتبط كالجزء الذي في قوله تعالى: ﴿۞ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[5] وفي قوله: ﴿۞ وَمَآ

---

(١) سورة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، الآية: ٢٤.

(٢) سورة ص، الآية: ٥٢.

(٣) سورة ص، الآية: ٤٩.

(٤) سورة ص، الآية: ٥٤.

(٥) سورة النساء، الآية: ٢٤.

﴿أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ﴾[1] وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[3] وفي قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِن جُندٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾[4] وفي قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾[5]. وفي قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّـَٔاتُ مَا عَمِلُوا۟﴾[6]. وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[7]. وكذلك الأحزاب كقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[8]. وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ﴾[9]. فكل هذا وشبهه ينبغي ألا يبتدأ به ولا يوقف عليه فإنه متعلق بما قبله ولا يغترن بكثرة الغافلين له من القراء الذين لا يراعون هذه الآداب ولا يفكرون في هذه المعاني وامتثل ما روى الحاكم أبو عبدالله بإسناده عن السيد الجليل الفضيل بن عياض رضي الله عنه قال: «لا تستوحشن طرق الهدى لقلة أهلها ولا تغترن بكثرة الهالكين ولا يضرك قلة السالكين» ولهذا المعنى قالت العلماء: «قراءة سورة قصيرة بكمالها أفضل من قراءة بعض سورة طويلة بقدر القصيرة». فإنه قد يخفى الارتباط على بعض الناس في بعض الأحوال. وقد روى ابن أبي داود بإسناده عن عبدالله بن أبي الهذيل التابعي المعروف رضي الله عنه قال: «كانوا يكرهون أن يقرأوا بعض الآية ويتركوا بعضها» أهـ منه بلفظه[10].

---

(١) سورة سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام، الآية: ٥٣.

(٢) سورة النمل، الآية: ٥٦.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣١.

(٤) سورة يس عليه الصلاة والسلام، الآية: ٢٨.

(٥) سورة فصلت، الآية: ٤٧.

(٦) سورة الجاثية، الآية: ٣٣ أهـ مؤلفه.

(٧) سورة الذاريات، الآية: ٣١.

(٨) سورة البقرة، الآية: ٢٠٣.

(٩) سورة آل عمران، الآية: ١٥.

(١٠) انظر كتاب التبيان في آداب حملة القرآن للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي طبع شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأولى عام ١٣٧٩هـ ـ ١٩٦٠م ص (٥٧ ـ ٥٩).

فهذا الذي ذكره الإمام النووي رحمه الله تعالى مع أنه من الإيجاز بمكان إلا أنه في غاية الوضوح والبيان، وليس على القارىء إلا أن يراعي في هذه المواضع التي عددها الإمام النووي للاستشهاد مثل الذي ضربنا له الأمثال من الاعتبارات بالاستطراد. وليقس القارىء ما ذكره الإمام النووي وذكرناه على ما لم نذكره جميعاً في سائر المصحف الشريف فلا يقطع التلاوة إلا على معنى تام يحسن الاستئناف بما بعده على حدة. وليجعل رائده في كل ذلك توخي الوفاء بالمعنى المراد ما استطاع في البدء والمنتهى. فهو أحجى لأولي النهى. وإنه ليثاب على نيته هذه متى توخاه. والله يتولى الجميع بهداه ويوفقهم لما يرضاه.

التنبيه الثاني: في بيان وجوب الابتداء بلفظ «الذي والذين» في مواضع خاصة في القرآن الكريم وكنا قد وعدنا بذكرها في فصل تعريف الابتداء وما يلزم فيه ووفاء بالوعد نقول:

قال الإمام بدر الدين الزركشي في كتابه «البرهان في علوم القرآن» ما نصه «قاعدة» في الذي والذين في القرآن: جميع ما في القرآن من «الذي» و«الذين» يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً له والقطع على أنه خبر مبتدأ إلا في سبعة مواضع فإن الابتداء بها هو المعين:

الأول: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[1].

الثاني: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ﴾[2].

الثالث: في الأنعام كذلك[3].

الرابع: قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ﴾[4].

الخامس: قوله في سورة التوبة: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾[5].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢١.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٦.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ٢٠.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

(٥) الآية: ٢٠.

السادس: قوله في سورة الفرقان: ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ﴾[1].

السابع: قوله في سورة حم المؤمن: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۝٦ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾[2].

وقال الزمخشري في تفسير سورة الناس: يجوز أن يقف القارىء على الموصوف ويبتدىء ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ﴾[3] إن جعله على القطع بالرفع والنصب بخلاف ما إذا جعله صفة[4] أهـ منه بلفظه[5].

قلت: وذكر هذه القاعدة أيضاً الحافظ جلال الدين السيوطي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» مع ذكره لكلام الزمخشري[6] أيضاً.

وكذلك ذكرها العلامة الأشموني في كتابه «منار الهدى: في بيان الوقف والابتدا» إلا أنه أسقط موضع سورة الأنعام وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ﴾[7]. وهو سهو منه رحمه الله تعالى ثم قال بعد ذكر هذه المواضع... لا يجوز وصلها بما قبلها لأنه يوقع في محظور كما بين فيما تقدم أهـ منه بلفظه[8].

قلت: والمحظور الذي عناه العلامة الأشموني لم يبينه في المواضع كلها

---

(١) الآية: ٣٤.

(٢) الآيتان: ٦، ٧.

(٣) سورة الناس، الآية: ٥.

(٤) وعبارة الزمخشري في الكشاف الجزء الرابع تفسير سورة الناس ص (٣٠٣) كالآتي: «الذي يوسوس» يجوز في محله الحركات الثلاث: فالجر على الصفة والرفع والنصب على الشم، ويحسن أن يقف القارىء على «الخناس» ويبتدى «الذي يوسوس» أهـ منه بلفظه وراجع ذلك في الكشاف إن شئت طبع دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(٥) انظر البرهان: في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي الجزء الأول ص (٣٥٧ ـ ٣٥٨) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر دار المعرفة بيروت لبنان بدون تاريخ.

(٦) انظر الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين السيوطي ج (١) ص (٣٠٠ ـ ٣٠١) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الهيئة المصرية العامة للكتاب طبع عام ١٩٧٤م أهـ مؤلفه.

(٧) الآية: ٢٠.

(٨) انظر منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ص (١٩) تقدم.

كما يؤخذ من عبارته بل بينه في موضعين اثنين فقط وهما موضعا سورة التوبة وغافر على أن توضيحه للمحظور في هذين الموضعين كان توضيحاً خفيفاً مع كلمات أخرى ليست من باب «الذي» و«الذين»[1].

وها نحن أولاء نفسر لك ما أجمله العلامة الأشموني بتوضيح المحظور الذي عناه في المواضع كلها بمشيئة الله تعالى.

أما الموضع الأول: فالكلام فيه مستأنف ولا تعلق له بما قبله لفظاً ولا معنى. إذ ما قبله جملة شرطية تم الكلام فيها بذكر جواب الشرط وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم بَعْدَ ٱلَّذِى جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ مَا لَكَ مِنَ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[2]. والذي بعده وهو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ﴾[3]. واقع موقع المبتدأ الموصوف بقوله: «يتلونه حق تلاوته» والمخبر عنه بقوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾. والمبتدأ إنما سمي مبتدأ لابتداء الكلام به فعدم البدء به محظور، لكنه محظور صناعي لأن مقتضى صنعة الكلام أن يبتدأ بالمبتدأ كما هو مذكور في مواضعه في كتب اللغة.

وأما الموضع الثاني: فإن الوصل فيه بجعل جملة ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۘ﴾[4] صفة ل ﴿الظالمين﴾[5] فاصلة الآية الكريمة ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾. فيوهم معنى غير مراد إذ يظن منه أن الذين يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم من الذين آتاهم الله تعالى الكتاب جميعاً ظالمون وليس كذلك فقد قال القرآن الكريم: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[6]. فالفريق الكاتم وجده هو الفريق الظالم وما خلاه

---

(١) انظر المرجع السابق ص (٨) تقدم.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٢٠.
(٣) سورة البقرة، الآية: ١٢١.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٤٦.
(٥) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.
(٦) سورة البقرة، الآية: ١٤٦.

ممن عرف فلم ينكر وعلم فعمل وآمن وصدق فلا يدخل معه فيما اتصف به كما يظهر للمتأمل فتعين الاستئناف به لكون الوصل محظوراً شرعاً لإيهام معنى فاسد غير مراد.

هذا في موضع البقرة.

وأما في موضع الأنعام وهو الموضع الثالث وهو قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمُ﴾[1]. فيتعين الاستئناف بالموصول فيه لأنه مستأنف ولأنه ليس مفعولاً للفعل الذي تقدمه فاصلة للآية السابقة عليه التي هي قوله تعالى: ﴿وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[2]. من حيث إن أولئك المشركين لم يشركوا المذكورين في الآية التي بعد هذه فالمحظور هنا محظور شرعي كالذي تقدمه وصناعي أيضاً لأن الاسم الموصول واقع موقع المبتدأ فحقه الابتداء به كما تقدم.

وهذا من الوضوح بمكان.

وأما الموضع الرابع: فإن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[3]. في مدح الإنفاق في سبيله على الصفة التي جاء ذكرها فيه وأثنى على أهله ووعدهم عليه جزاء الحسنى، ثم إن الآية التالية للآية المتضمنة لذلك وهي قوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾[4]. ليست صفة للمتقدم ذكرهم في الآية السابقة، وإنما هو معنى مستأنف لحال أخرى مناقضة لحال أولئك الصلحاء الأخيار ولا تعلق لها بها إلا على أن ما فيها من الصورة الوصفية لحال المرابين ضد تزداد به الصورة الوصفية لأولئك المنفقين وضوحاً وجلاء فيظهر حسن أثر العمل الصالح وسوء أثر العمل الطالح ويكتمل فيها جانبا البلاغ من تبشير وإنذار أيما اكتمال.

والوصل موهم معنى غير مراد شرعاً للمنافاة بين البابين: أحدهما ممدوح

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٢٠ أهـ مؤلفه.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٧٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٧٥.

والآخر مقدوح. فالوصل محظور شرعاً وصناعة معاً والله أعلم.

وكذا الموضع الخامس وهو بين لا يحتاج إلى تطويل لأن تعين البدء بالموصول مدرأة لفساد المعنى الناتج عن الوصل في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ﴾[1]. فالوصل فيه محظور شرعاً وصناعة أيضاً لإيهامه معنى غير مراد إذ لا يصح بحال أن يوصف الظالمون بالمؤمنين المهاجرين المجاهدين في سبيل الله بالمال والنفس فتأمل.

وأما الموضع السادس: فقد تم الجواب عن اعتراض الكفار: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾[2] كافياً شافياً بقوله تعالى جل ذكره وعز شأنه وعلت حكمته وتمت كلمته: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً ۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۖ وَرَتَّلْنَٰهُ تَرْتِيلًا ﴿٣٢﴾ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾[3]. ولزم الاستئناف بعد انتهاء المبني وانقضاء المعنى بالموصول الآتي بعد ﴿ٱلَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُو۟لَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا﴾[4] لأن هذه الآية حديث آخر في معنى جديد، يذكر استهلالاً دون سبق الإشارة إليه في الآية المتقدمة قبل. فحظر الوصل هنا حظر صناعي على نحو ما سلف بيانه.

ولم يبق بعد إلا الموضع السابع موضع سورة المؤمن وهو بين لا خفاء به ولا غموض فيه. ولا يحتاج إلى طويل تفكر أو كثير تدبر. فإن الذين عناهم الله تعالى بقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾[5] ليسوا هم ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ﴾[6] الفاعل في المعنى للتسبيح والإيمان والاستغفار المذكور في قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ

---

(١) سورة التوبة، الآيتان: ١٩، ٢٠ أهـ مؤلفه.
(٢) سورة الفرقان، الآية: ٣٢.
(٣) سورة الفرقان، الآيتان: ٣٢، ٣٣.
(٤) سورة الفرقان، الآية: ٣٤.
(٥) سورة غافر، الآية: ٦.
(٦) سورة غافر، الآية: ٧.

﴿ءَامَنُوٓاْ﴾[1] وحاشا هؤلاء الملائكة البررة المقربين أن يكونوا أولئك الكفرة الفجرة المبعدين. فيلزم القطع على لفظ ﴿النَّارِ﴾ ويتعين الاستئناف بقوله سبحانه: ﴿ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ﴾ أما الوصل فإنه محظور شرعاً لإيهامه معنى غير صحيح والله تعالى أعلم.

وأما لفظ «الذي» فلم يقع إلا في موضع واحد من سورة الناس هو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ﴾[2] وقد سبق تفصيل الزمخشري فيه وهو تفصيل حسن فتأمل والله الموفق.

(١) سورة غافر، الآية: ٧.

(٢) سورة الناس، الآية: ٥.

الفصل الثالث
في تعريف القطع والسكت

أما القطع: فمعناه في اللغة الإبانة والإزالة تقول قطعت الشجرة إذا أبنتها وأزلتها[1] وفي الاصطلاح قطع القراءة رأساً «أي الانتهاء منها» والقارىء به - أي بالقطع - كالمعرض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى غيرها كالذي يقطع على حزب أو ورد أو في ركعة ثم يركع وما إلى ذلك مما يؤذن بانتهاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى ولا يكون إلا على رؤوس الآي لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع بخلاف الوقف فقد يكون على رؤوس الآي وعلى أثنائها كما تقدم في صدر الباب. وإذا عاد القارىء إلى القراءة بعد أن قطعها فيستحب له الإتيان بالاستعاذة ثم بالبسملة إن كان العود من أول السورة وإن كان من أثنائها فله التخيير في الإتيان بالبسملة بعد التعوذ أو عدم الإتيان بها على ما تقدم في فصل الابتداء وعلى ما سيأتي في باب البسملة.

وأما السكت: فهو في اللغة المنع وفي الاصطلاح قطع الصوت زمناً دون زمن الوقف من غير تنفس بنية العود إلى القراءة في الحال ويكون في وسط الكلمة وفي آخرها وعند الوصل بين السورتين لمن له ذلك وليس منهم حفص عن عاصم وأكثره وقوعاً على الساكن قبل الهمز سواء كان هذا الساكن صحيحاً أو شبه الصحيح أو كان حرف مد.

فالساكن الصحيح نحو ﴿وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[2] وهو المعروف بسكت «أل» ونحو ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾[3] وهو المعروف بسكت المفصول ونحو القرآن في نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ﴾[4]. وهو المعروف بسكت الموصول.

---

(١) انظر نهاية القول المفيد في علم التجويد ص (١٥٣) تقدم.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٤.
(٣) سورة فاطر جل وعلا، الآية: ٢٣.
(٤) سورة الرحمن عز وجل، الآيتان الأولى والثانية منها.

والساكن شبه الصحيح ما كان الساكن فيه حرف لين فقط ويشمل المفصول نحو ﴿خَلَوْا إِلَىٰ﴾[1] ﴿ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا﴾[2] ويشمل كذلك الموصول نحو ﴿فَأُوَٰرِيَ سَوْءَةَ أَخِى﴾[3] ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ﴾[4].

والساكن حرف مد نحو ﴿قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا﴾[5]. ﴿يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[6]. ﴿لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ﴾[7] وهو المعروف «بسكت المد».

وقد سكت حفص عن عاصم وكذلك ابن ذكوان عن ابن عامر وإدريس عن خلف العاشر على الساكن قبل الهمز ما لم يكن حرف مد في أحد الوجهين عنهم من طريق طيبة النشر وقد تقدم القول فيه لحفص من هذا الطريق كما تقدم ما يجب عليه من أحكام تراعى حال الأداء عند الكلام على إشباع المد المتصل... إلخ.

وكذلك سكت حمزة على الساكن قبل الهمز عموماً سواء كان الساكن صحيحاً أو شبهه أو حرف مد من طريق طيبة النشر وهو المعروف «بالسكت المطلق» وهنا كلام يرجع إليه من مظانه في كتب الخلاف لحمزة وغيره تركنا ذكره هنا رغبة في الاختصار ومن أراد الوقوف عليه فليطلبه من كتبه إذ ليس محل ذكره هنا. ولكن سنتكلم على الضروري منه بالنسبة للوارد في رواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية فحسب إذ هو طريق العامة فنقول وبالله التوفيق.

ورد عن حفص عن عاصم من الشاطبية أنه كان يسكت سكتة لطيفة من غير تنفس بقدر حركتين في حالة الوصل في أربعة مواضع في التنزيل بالاتفاق وهي كالآتي:

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٤.
(٢) سورة الأعراف، الآية: ٥٧.
(٣) سورة المائدة، الآية: ٣١.
(٤) من مواضعه سورة آل عمران، الآية: ٤٩.
(٥) أول مواضعه سورة البقرة، الآية: ١٤.
(٦) أول مواضعه سورة البقرة، الآية: ٤٠.
(٧) سورة الزمر، الآية: ٦١ أهـ مؤلفه.

السكتة الأولى: على الألف المبدلة من التنوين في لفظ ﴿عِوَجاً﴾[1] بأول الكهف حالة الوصل ثم يقول ﴿قَيِّماً﴾[2] وهذا لا يمنع من الوقف على «عوجاً» لأنه رأس آية. وإنما السكت حالة وصل «عوجاً» بـ «قيماً» فتأمل.

السكتة الثانية: على الألف من لفظ ﴿مَرْقَدِنَا﴾ بياسين ثم يقول: ﴿هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[3]. ويجوز الوقف على لفظ «مرقدنا» وهو تام كما ذكره سيدي على النوري في غيث النفع[4] وعليه فلا سكت عندئذ وعند عدم الوقف يجب السكت من الشاطبية.

السكتة الثالثة: على النون من لفظ «من» في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ مَنْ ۜ رَاقٍ﴾[5] بالقيامة ثم يقول: «راق» ويلزم من السكت إظهار النون الساكنة عند الراء لأن السكت يمنع الإدغام.

السكتة الرابعة: على اللام من لفظ «بل» في قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾[6] بالمطففين ثم يقول: «ران» ويلزم من هذا السكت أيضاً إظهار اللام عند الراء لأن السكت يمنع الإدغام هنا كذلك وسَكْتُ حفص في هذه المواضع الأربعة من النوع الذي يأتي على آخر الكلمة، قال الإمام الشاطبي رضي الله عنه ونفعنا بعلومه:

وسكْتَـةُ حفـصٍ دون قطـعٍ لطيفـةٍ على ألِفِ التنوين في عِوَجاً بَلا
وفـي نـون مَـنْ راق ومـرْقَـدِنـا ولا م بل ران والباقُون لا سَكْتَ مُوصَلا[7] اهـ

وكذلك يسكت حفص في وجه له بين السورتين من غير تنفس في موضع واحد في التنزيل وهو بين آخر سورة الأنفال وأول سورة براءة ومحله على الميم

---

(١) سورة الكهف، الآية: ١.
(٢) سورة الكهف، الآية: ٢.
(٣) سورة يس ﷺ، الآية: ٥٢.
(٤) انظر غيث النفع في القراءات السبع لسيدي علي النوري الصفاقسي سورة يس، ص (٣٣٣) بهامش شرح الشاطبية لابن الفاصح تقدم.
(٥) سورة القيامة، الآية: ٢٧.
(٦) سورة المطففين، الآية: ١٤ أهـ مؤلفه.
(٧) انظر حرز الأماني: ووجه التهاني المعروفة بالشاطبية ص (٦٨) تقدم.

من «عليم» ثم يقول براءة: كما تقدم له في باب الإدغام السكت وعدمه على الهاء من لفظ «ماليه» في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾[1] بسورة الحاقة والوجهان صحيحان مقروء بهما والسكت هو المقدم في الأداء ومجمل القول أن حفصاً عن عاصم له في القرآن الكريم ست سكتات أربع منهن لم يشاركه فيهن أحد من القراء وهن المذكورات أولاً.

والخامسة: بين آخر الأنفال وأول براءة وقد شاركه فيها باقي القراء العشرة في وجه لهم.

والسادسة: في أحد الوجهين عنه على الهاء من «ماليه هلك» بالحاقة وقد شاركه فيها باقي القراء العشرة في أحد الوجهين عنهم كذلك إلا حمزة ويعقوب فتأمل[2].

وأما قول فضيلة الدكتور محمد سالم محيسن في كتاب الرائد في تجويد القرآن في بيان حكم السكت لحفص على آخر الكلمات الأربع الأولى «يجوز لحفص السكت بدون تنفس مقدار حركتين على الكلمات الآتية: «عوجاً» من قوله تعالى: ﴿عِوَجاً قَيِّماً﴾[3] بسورة الكهف، «مرقدنا» من قوله تعالى: ﴿مرقَدِنا هذا﴾[4] بسورة يس، «من» من قوله تعالى: ﴿مَنْ راقٍ﴾[5] بسورة القيامة، «بل» من قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ﴾[6] بسورة المطففين[7]» أهـ فظاهر عبارته تخيير القارىء بين السكت وعدمه. وهذا إن كان من طريق طيبة النشر فصحيح لكنه لم يذكر ذلك ولم يشر إلى ما يجب عليه من وجوه الأداء وهذا منه قصور وتقصير فإن التفصيل في المسألة مشهور وحاصله أن لحفص من طريق طيبة النشر هذه

---

(١) الآيتان: ٢٨، ٢٩.

(٢) وذلك لأنهما يقرءان بحذف هاء السكت في حالة الوصل أما في حالة الوقف فيثبتانها ساكنة كباقي القراء فتنبه.

(٣) الآيتان: ١، ٢.

(٤) الآية: ٥٢.

(٥) الآية: ٢٧.

(٦) الآية: ١٤.

(٧) انظر الرائد: في تجويد القرآن ص (٧٣) تقدم أهـ مؤلفه.

خمسة مذاهب وبها نأخذ قراءة وإقراء وهي كالتالي:

الأول: السكت على الجميع.

الثاني: عدم السكت على الجميع كذلك.

الثالث: السكت على عوجاً ومرقدنا وحدهما.

الرابع: السكت على «من راق»، «بل ران» دون غيرهما.

الخامس: عدم السكت على مرقدنا والسكت في غيره[1].

وعلى كل من هذه المذاهب الخمسة أحكام خاصة وأوجه أداء لا تنفك عنها وقد ذكرنا لك طرفاً منها عند الكلام على قصر المد المنفصل لحفص من طريق طيبة النشر في هذا الكتاب وليس هذا محل تفصيلها ولعلنا نفرد فيما بعد كتاباً لأحكام التجويد لحفص من طريق طيبة النشر فإن يسر الله ذلك تجده مستوفى فيه بما لا مزيد عليه إن شاءالله.

وأما إن كان مراد فضيلة الدكتور المذكور بقوله المتقدم أن السكت الذي تكلم عنه إنما هو من طريق الشاطبية الذي هو طريق عامة من يقرأ ـ فلا تخيير ـ وإنما يتعين السكت وجهاً واحداً على المواضع الأربعة المذكورة لمن يقرأ لحفص من هذه الطريق كما أسلفنا.

ولعلك تفهم من ذلك أن المؤلف المذكور جرى في عبارته تلك على مذهبه الذي ينتحله من إيراد الوجوه مطلقة من غير ضبط ولا تقييد. وهذا فيه ما فيه من

---

(١) انظر شرح «تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن العظيم» لشيخنا العلامة فضيلة الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات حفظه الله مخطوط ورقة رقم (٩٤).

وانظر كذلك كتاب تنقيح فتح الكريم: في تحرير أوجه القرآن العظيم نظم الأساتذة أصحاب الفضيلة: الشيخ أحمد عبدالعزيز الزيات شيخنا والشيخ عامر السيد عثمان، والشيخ إبراهيم علي شحاتة السمنودي المدرسين بقسم القراءات التابع لكلية اللغة العربية جامعة الأزهر سابقاً، طبع بمطبعة حجازي بالجمالية بالقاهرة في أوائل جمادي الآخرة عام ١٣٧٣هـ وأوائل شهر فبراير عام ١٩٥٤م، أما بالنسبة لعزو كل مذهب من هذه المذاهب الخمسة لأصحابه من الأئمة الأعلام فانظر «كتاب عزو الطرق» للإمام الشيخ محمد بن أحمد الشهير بالمتولي شيخ القراء والإقراء بالديار المصرية سابقاً وهو نظم مخطوط يزيد على الألف بيت من الرجز السهل سورة الكهف ورقة رقم (٧٣ ـ ٧٤) أهـ مؤلفه.

خلط الطرق وتركيب الوجوه الذي بينا لك حكمه من قبل أنه حرام وأنه يؤدي إلى قراءة ما لم ينزل كما قاله العلامة القسطلاني شارح البخاري وقد سقنا لك عبارته آنفاً[1] فلا تلتفت إلى قول الدكتور المذكور ولا تأبه له فإنه خلاف الصواب.

هذا: وقد ذكرنا بعض أحكام عدم السكت على هذه المواضع[2] والوجوه المرتبة عليه في الأداء على القراءة بقصر المنفصل وإشباع المتصل لحفص من طريق طيبة النشر في باب المد والقصر من كتيبنا هذا وبالله التوفيق.

الخاتمة: نسأل الله تعالى حسنها: تقدم في أول باب الصفات أن منها صفات عرضية. وهي التي تعرض للحرف في بعض الأحوال وتنفك عنه في البعض الآخر لسبب من الأسباب كالتفخيم والترقيق وقد تقدم توضيح ذلك بما فيه الكفاية: وعدد هذه الصفات إحدى عشرة صفة وها هي كما ذكرناها هناك: التفخيم والترقيق والإظهار والإدغام والقلب والإخفاء والمد والقصر والتحريك والسكون والسكت كما حكاه بعضهم وقد وعدنا هناك بالكلام عليها في الأبواب التي نتعرض لها في مختصرنا هذا.

والآن نلفت نظر القارىء إلى أننا قد أتممنا الكلام عليها في الأبواب السابقة التي ورد ذكرها فيها: فصفتا التفخيم والترقيق قد مضتا في باب التفخيم والترقيق. وصفة الإظهار والإدغام والإخفاء قد سبق الكلام عليها في بابي النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة وغيرهما كباب الإدغام مثلاً. وصفة القلب قد مضت في باب النون الساكنة والتنوين وصفتا المد والقصر قد تقدم الكلام عليهما في باب المد والقصر. كما تقدم الكلام على صفتي التحريك والسكون في باب الوقف والابتداء إذ الوقف لا يكون إلا بالتسكين والابتداء لا يكون إلا بالتحريك. وكذلك تم الكلام على صفة السكت في باب الوقف والابتداء أيضاً في فصل القطع والسكت. وهنا يمكن لنا أن نقول إن فن التجويد قد انحصر جله في بابي المخارج والصفات فتأمل والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(١) انظر عبارته ص (٣٠١) من هذا الكتاب أهـ مؤلفه.

(٢) أي الأربعة المتقدمة «عوجاً» إلخ أهـ مؤلفه.